

مفهوم الحقيقة المنطقية عند

ستر اوسن

دكتور

السيد عبد الفتاح جاب الله

مفهوم الحقيقة المنطقية عند ستراونس (*)

١ - تمهيد

لقد توصل الفلاسفة في دراستهم للمعرفة المفهومية Conceptual Knowledge إلي ضرورة التمييز بين حقائق العقل Truth of Reason وحقائق الواقع Truth of Fact، إذ أن حقائق العقل، فيما يري ليبنتز، تصف

(*) ولد بيتر فريدريك ستراونس P.F.Strawson في ٢٣ نوفمبر عام ١٩١٩ بلندن، ولقد تلقى تعليمه بكلية القديس جون St.John's بجامعة أكسفورد. وإذ ذاك قرأ الفلسفة والسياسة والاقتصاد، وحصل على شهادة البكالوريوس في الآداب عام ١٩٤٠. أما سيرته الذاتية فقد حدث لها إنقطاع بسبب نشوب الحرب، وإلتحاقه بالخدمة العسكرية (١٩٤٠-١٩٤٦) وكانت أول وظيفة تعليمية لستراونس هي اشتغاله كمدرس مساعد في الفلسفة بكلية نورث ويلز North Wales (١٩٤٦). وفي عام ١٩٤٧ عُين محاضرا بجامعة إكسفورد، وظل يعمل بها لمدة عشرين عاما (١٩٤٨-١٩٦٨). وعندما تقاعد جلبرت رايل G.Ryle في عام ١٩٦٨ خلفه ستراونس كأستاذًا لفلسفة الميتافيزيقا. ولقد كان ستراونس هو الأستاذ الزائر في جامعة Duke (١٩٥٥-١٩٥٦)، والأستاذ الزائر في جامعة Princeton (١٩٦٠-١٩٧٢). ولقد ألقى عدة محاضرات في الجامعات والمعاهد في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، الأرجنتين، الهند، إسرائيل، وعدد من البلاد الأوروبية. ولقد مُنح ستراونس العديد من الألقاب عبر السنين، فقد كان أول عضو في الأكاديمية البريطانية عام ١٩٦٠، وأول عضو أجنبي يحصل على الشهادة الفخرية من كلية القديس جون بإكسفورد عام ١٩٧٣، ولقد كُرم ستراونس في الإحتفال الملكي عام ١٩٧٧ تقديرا لعمله الفلسفي ودوره الأكاديمي.

ولقد اشتهر ستراونس كعضو بارز ضمن جماعة الفلاسفة الذين صاغوا لإكسفورد فلسفة وصفت بأنها "فلسفة إكسفورد" Oxford Philosophy وجعلت للغة العادية فلسفة أطلقوا عليها "فلسفة اللغة العادية" Ordinary Language Philosophy.

أما عن كتاباته فقد ألف ستراونس عشرة كتب، كان أولها "مقدمة إلى النظرية المنطقية Introduction To Logical Theory (١٩٥٢). ناقش فيه السمات المنطقية للغة العادية والعلاقة بين هذه اللغة والمنطق الصوري، وقال بوجود هوة بين الاثنين أوسع مما يُظن. وآخرها، على حد علم الباحث، كتاب "الوجود والهوية، ومقالات أخرى" Entity and Identity, and Other Essays (١٩٩٧). بالإضافة إلى عدد كبير من المقالات التي نشر بعضها في كتبه. ومن أهم أعماله بصفة عامة وأكثرها شهرة مقال "في الإشارة" On Referring (١٩٥٠) وفيه يركز ستراونس على نقد الجوانب الفلسفية لنظرية رسل في الأوصاف المحددة.

فتجنشتين - ستر اوسن - جرايس - كوفمان - فيتر - كاتز - وغيرهم)،
ومنهم من يرفضه ويعترض عليه (مثل كواين - وايت - وغيرهم)، وفي
الوقت الذي يرفض فيه كواين ووايت التمييز التحليلي - التركيبي نجد أنهما
يميزان بين نوعين من التقريرات التقليدية Assertions traditional يطلق
عليها تحليلية. النوع الأول يتألف من فئة الحقائق المنطقية Logical truths
ويرمز إليها بالصيغة "إذا كان ق إذن ق"، أو "ليس الرجل غير المتزوج
بمتزوج". أما النوع الثاني فيرمز إليه بالصيغة "ليس الأعزب بمتزوج"،
وميزة عبارات النوع الأخير أنها يمكن تحويلها إلى حقائق منطقية عن طريق
وضع مرادفات Synonyms بدلاً من مرادفات، فعن طريق، مثلاً، استبدال
"رجل غير متزوج" بدلاً من "أعزب" في العبارة "ليس الأعزب بمتزوج" فإننا
نحصل على عبارة من النوع الأول "ليس الرجل غير المتزوج بمتزوج"،
وهي مثال للحقائق المنطقية^(١). أما السمة التي تميز النوع الأول (فئة
الحقائق المنطقية) فهي، كما يقول كواين، أنها ليست صادقة في صورتها
الحالية فحسب، بل تظل صادقة في ظل كل التفسيرات الجديدة لكلمتي "رجل"
و"متزوج"^(٢).

(١) Kaufman, A.S., "The Analytic and Synthetic, A Tenable Dualism",
Philosophical Review, Vol. Lxii, 1953, p. 422

(٢) Quine, W.V., "Two Dogmas of Empiricism" In: From a logical Point of
View, Second Edition, Harper & Row, New York and Evanston, 1963, p.
22

ومن ثم يمكن تعريف العبارة التحليلية بأنها إما أن تكون حقيقة
منطقية أو يمكن ردها (أو تحويلها) إلى حقيقة منطقية من خلال استبدال
مرادفات بدلاً من مرادفات⁽¹⁾.

وحول هذا النوع الأول (الحقائق المنطقية) يدور نقاشنا في هذا
الفصل، فلقد كان الغرض الأساسي لمقالة كواين "عقيدتي التجريبية" Two
Dogmas of Empiricism هو أن تثبت بطلان مجموعة من الأفكار غير
المدلولة (غير الماصدية) non-extensional notions والتي تضم أفكار
الضرورة المنطقية logical necessity، الاستحالة المنطقية logical
impossibility، وترادف أو تطابق المعنى synonymy or identity of
meaning. وتحتوي مقالته إلى جانب الحجج الموجهة لهذا الغرض على
توصيف محدد للحقائق المنطقية. إلا أن ستراونسون حاول أن يثبت أن هذا
التوصيف يكون متماسكاً فقط إذا افترضنا أنه يستخدم ضمناً فكرة أو أكثر
من تلك الأفكار التي كان الغرض الأساسي للمقالة أن تثبت بطلانها، ومن ثم
توضيح التناقض الذي وقع فيه كواين. فهل نجح ستراونسون في ذلك؟ هذا ما
سوف أحاول توضيحه فيما يلي.

(1) Quinton, A., "The A Priori and the Analytic" in R.C. Sleigh (Ed),
Necessary Truth, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1972, p. 107
And also in Strawson, P.F (ed) Philosophical Logic, Oxford University
Press, London, 1967, p. 126

٢- توصيف كواين للحقيقة المنطقية

قدم كواين في مقالة "الصدق بالمواضعة" - التي ظهرت أولاً في سنة ١٩٣٦- بعض الأفكار التمهيدية للحقيقة المنطقية، من بينها أن التعبير يقال بحيث يظهر "بصورة فارغة" vacuously في عبارة معينة إذا كان تعويض في ذلك المكان بأي تعبير آخر مقبول بصورة نحوية يترك صدق العبار وكذبها دون تغيير؛ وبالنسبة لأي عبارة تنطوي على بعض التعبيرات بصورة فارغة توجد فئة من العبارات، القابلة للوصف على أنها "تنوعات فارغة" للعبارة المعطاة، والتي تشبهها فيما يتعلق بالصدق والكذب، وتشبهها أيضاً فيما يتعلق بهيكل معين للبنية الرمزية؛ وأن التعبير يقال بحيث يظهر "بصورة أساسية" في عبارة إذا كان يظهر في كل التنوعات الفارغة للعبارة، أي إذا كان يشكل جزءاً من الهيكل المشار إليه^(١).

إننا لو تناولنا بعض الأمثلة من قبيل "بروتس قتل قيصرأً أو بروتس لم يقتل قيصرأً"، و"كل إنسان إنسان" في محاولة لتجسيد تلك الأفكار التمهيدية، لوجدنا ضرورة التمييز بين نوعين من التعبيرات أو الكلمات: الكلمات المنطقية مثل "أو" و"لم" في المثال الأول، و"كل" و"يكون" المستترة في المثال الثاني، والكلمات اللامنتطقية أو إن شئت قل الوصفية مثل "بروتس" و"قتل" و"قيصر" في المثال الأول و"إنسان" في المثال الثاني، وطالما أننا نقوم باستبدال جميع الكلمات الوصفية الواردة في عبارة معينة بكلمات وصفية

(١) صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق؛ دراسة في فلسفة كواين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٢٢.

رى وتظل هذه العبارة صادقة، فإن الكلمات الوصفية تظهر في هذه العبارة
نكل فارغ" على حين تظهر الكلمات المنطقية "بشكل أساسى"، وتسمى
عبارة في هذه الحالة باسم الحقيقة المنطقية، وهكذا نحلل فكرة الحقيقة
منطقية إلى عناصرها، كما يحلل الكيميائى مادة معينة ليرى من أى
عناصر تتكون، وقد تبين لنا أن الحقيقة المنطقية تتركب من عنصرين
مبنيين هما: الكلمات المنطقية، والكلمات اللامنطقية أو الوصفية.

ويمكن أن نكشف عن طبيعة الحقيقة المنطقية بصورة أكثر وضوحاً

من طريق إمعان النظر فى المثال الأول:

بروتس قتل قيصرأ أو بروتس لم يقتل قيصرأ.

صيغة هذه العبارة هى:

ق أو لا ق

تتميز هذه العبارة بأنها تظل صادقة مهما تكن التغيرات التى نضعها
فى مكان الأجزاء غير المنطقية، وهذه الأجزاء غير المنطقية السابقة
وضحها الرمز (ق)، ومهما تكن الجملة التى نضعها مكان (ق)، أى
بروتس قتل قيصرأ، فسوف تظل العبارة الناتجة المركبة صادقة، ولا تتمتع
لحقائق غير المنطقية بهذه الخاصية، ولنتأمل العبارة (بروتس قتل قيصرأ أو
ورشيا قتلت قيصرأ)، نجد أنها صادقة طالما أن أحد البديلين - وهو هنا
لبديل الأول - صادق على الأقل، وصورتها (ق أو ك)، أما إذا غيرنا
بروتس قتل قيصرأ) ووضعنا بدلاً منها الجملة الكاذبة (كالبورنيا قتلت

قيصراً)، فإن الفصل التالي (كالبورنيا قتلت قيصراً أو بورشياً قتلت قيصراً
يكون كاذباً. وبعبارة أخرى لا يمكن تغيير الحقيقة المنطقية إلى كذب عن
تغيير التعبيرات غير المنطقية التي تتضمنها على حين يمكن تغيير الحقيقة
العادية إلى ذلك. وعلى هذا النحو يكون أساس التفرقة بين الحقائق المنطقي
والحقائق العادية هو أن الحقائق المنطقية تعتمد على الأدوات المنطقية إعمه
أساسياً، ولا غرو بعد ذلك أن يقال أنها صورية أو تعتمد على صور
المنطقية^(١).

ولقد صاغ كواين توصيفاً (تعريفياً) للحقيقة المنطقية، في مقال
"عقيدتي التجريبية"، كالتالي: "إذا افترضنا قائمة قبلية من الأدوات المنطقي
تضم (لا - غير - ليس - إذا - إذن - و - أو - وهلم جرا) فإنه يمكن
تحديد الحقيقة المنطقية بأنها عبارة تكون صادقة وتبقى صادقة في ظل جميع
التفسيرات الجديدة reinterpretations لمكوناتها الأخرى غير الأدوات
المنطقية"^(٢). وفي كتابه "فلسفة المنطق" يقول: "إن الحقائق المنطقية هي تلا
الجملة التي يعتمد صدقها فقط على بنيتها المنطقية"^(٣). إلا أننا نجد في كتاب
"مناهج المنطق" يقول: "إن التفسير الجديد لمكونات إحدى العبارات يعنى
عمل استبدالات "كما نشاء" على الكلمات والفقرات المكونة للعبارة"^(٤).

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٢) Quine, W.V., "Two Dogmas of Empiricism", pp. 22-23

(٣) Quine, W.V., Philosophy of logic, Englewood Cliffs, New Jersey,
Prentice-Hall, Inc, 1970, p.48

(٤) Quine, W.V., Methods of Logic, Holt, Rinehart and Winston, New York,
Chicago, San Francisco, 1963, p. XV

وهذا ما يعقب عليه سترأوسن إذ يري أن التحرر الظاهري للتعبير
"كما نشاء" لا يجب أن يؤخذ بجدية، لأنه إذا إفتراضنا أننا أخذنا مثلاً لحقيقة
منطقية أكيدة مثل "إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيم" فقد نرغب في
استبدال فقرة "سقراط حكيم" في ظهورها الثاني من الحقيقة المنطقية هذه
بفقرة "أفلاطون أحمق" في حين نتركها في ظهورها الأول كما هي. إلا أن
البعض فقط هم الذين سيقولون أن العبارة "إذا كان سقراط حكيماً، فإن
أفلاطون أحمق" تعبر عن حقيقة من أي نوع، والبعض الآخر سيقولون أن
حقيقة أنه أمكن الحصول على العبارة الجديدة بواسطة هذا النوع من
الاستبدال في عبارة "إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيم" هي حقيقة
تظهر أن هذه العبارة الأخيرة (أي: إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيم)
لا تعبر عن أي حقيقة منطقية⁽¹⁾.

وهذا يعنى أننا نحتاج هنا إلى شرط تحديدي لمسألة تتاسق الإستبدال،
فما هو ذلك الشرط؟ يحدد سترأوسن هذا الشرط كالتالي: "... إذا كانت الكلمة
أو الكلمات التي نستبدالها تظهر أكثر من مرة في العبارة الأصلية فيجب أن
نقوم بنفس الاستبدال في كل مرة لظهورها"⁽²⁾. ولكن المدقق في هذا الشرط
يجد نفسه أمام السؤال التالي: ما الذي يعتبر كنفس الاستبدال؟ أو ما هو
معيار تطابق الاستبدال؟ إذ أنه لن يكون لدينا توصيف ملائم للحقيقة
المنطقية، ما لم يكن لدينا معيار سليم لتطابق العبارات والقضايا.

(1) Strawson, P.F., "Propositions, Concepts and Logical Truths", In: Logico-Linguistic Papers, Methuen & Co. LTD, London, 1971, p.116

(2) Ibid, pp.116 -117

٣- معيار التطابق المطبعي وصعوباته

إذا حصرنا اهتمامنا الآن على الحالات المماثلة للمثال المذكور هنا، حيث يمكننا استبدال فقرات يمكنها أن تقوم مقام الجمل الكامل فكيف نقوم بنفس الاستبدال مرتين في هذه الحالة؟ هل يكفي أن تكون الجمل هي نفسها في كل حالة، أي أن تتكون في كل حالة من نفس الكلمات وبنفس الترتيب؛ أم أنه يكفي، إذا كانت البدائل مكتوبة، أن تتكون من نفس الحروف ومرتبطة بنفس الترتيب؟ وهذا ما يطلق عليه ستراوسن، اختصاراً، شرط التطابق المطبعي Typographical identity. فهل التطابق المطبعي يصعد كـ معيار مناسب لتطابق الاستبدالات (البدائل) في الحالات التي نحن بصددها يرى ستراوسن أنه بإمكان المرء أن يدعي ذلك على نطاق بسيط جداً، لأنه إذا نظرنا إلى نوعين من الظهور للتطابق المطبعي لجمل "هو مريض"، ففي الظهور الأول نجد أن الجملة قد تستخدم لتشير إلى حال ذهن أحد الأشخاص، وفي الظهور الثاني قد تشير إلى الحالة الجسمي لشخص آخر مختلف (لا تتغير هذه الحقيقة إذا استبدلنا الضمير "هو" باسم العلم "جون"). إذا وضعنا في اعتبارنا هذين الاستخدامين لهذا التعبير فإننا نصل إلى جملة "إذا كان هو مريضاً، فإنه مريض"، ونحصل على شيء يمكن استخدامه لإصدار عبارة يكون بعضها صحيحاً وبعضها خاطئاً^(١).

(١) Ibid, p.117

وبالتالى يتضح أنه يجب علينا الإختيار بين الإعتراف بأن التتطابق المطبعى ليس معياراً مناسباً للتتطابق، وبين قبول النتيجة القائلة بأنه لا توجد حقائق منطقية على الإطلاق. إذ يقرر سترأوسن أنه إذا أصررنا على أن التتطابق المطبعى هو شرط كافى للتتطابق الذى ننشده، فإنه بالنسبة لأى مرشح للحقيقة المنطقية، يمكننا أن نجد تفسيراً جديداً للمكونات الأخرى غير الأدوات المنطقية، حيث تكون العبارة الناتجة كاذبة. والمثال الذى قدمناه للتو يهدم الإدعاء بأن "إذا كان سقراط حكيماً، فإن سقراط حكيم"، ويهدم أى عبارة أخرى تأخذ هذه الصيغة. وبالنسبة للمثال الذى أتى به كواين نفسه "لا رجل غير متزوج متزوج" قد يكون أحد الأمثلة المقابلة والملائمة، مثلاً، هو "لا كتاب غير موضح موضح" فليس من الصعب تخيل الظروف التى يمكن للمرء فيها أن يصدر عبارة كاذبة بهذه الكلمات^(١).

وهذا لا يعنى أن سترأوسن يرفض معيار التتطابق المطبعى على الإطلاق، فهو يقبله ولكن بعد أن يضيف إليه الشرط التالى: "يجب أن نستلزم فى حالة الاستبدالات المتطابقة لفقرات أشباه الجمل sentence-like clauses ليس فقط أن تكون الجملة المستبدلة متطابقة (بالمعنى المطبعى) بل وأيضاً يجب أن تستخدم هذه الجمل فى إصدار نفس العبارة أو التعبير عن نفس القضية، أو أى كان ما نطلقه على الأشياء المعبر عنها لغوياً والتى نحكم عليها بالصدق أو الكذب"^(٢).

(١) Ibid, pp.117-118

(٢) Ibid, p.118

ولكن هناك مسألة يجب التشديد عليها إذا ما قدمنا هذا المعيار المعدل، وهى أنه يجب أن نتساءل: كيف نستخدم جملتين أو فقرتين (سو كانتا متطابقتين مطبعياً أم لا) لإصدار نفس العبارة أو التعبير عن نفس القضية؟ أى لابد أن تبحث عن معيار تماثل العبارات والقضايا؛ وفيما يلي إحدى الإجابات التى يقدمها ستراونس على ذلك إذ يقول: "يستخدم تعبيرير لإصدار نفس العبارة (أو التعبير عن نفس القضية) عندما يكون مر المستحيل منطقياً أن تكون العبارة الصادرة - أو القضية المعبر عنها- بأحدهما صادقة، فى حين تكون العبارة -أو القضية- الصادرة عن الآخر كاذبة"⁽¹⁾. ومن ثم يمكن القول إن هذا المعيار المقدم معقولا تماما، على الأقل كبدائية، من وجهة نظر ستراونس، فى حين أن كواين لم يستطيع أن يقبله لأنه يقوم بصفة أساسية على فكرة الإستحالة المنطقية logical impossibility وهى واحدة من ضمن مجموعة الأفكار التى يهتم كواين بإثبات بطلانها وسطحيته؛ وبالتالي فإن هذا المعيار المعدل لا يعتبره كواين مخرجاً على الإطلاق، بل عقبة فى سبيل التقدم.

ولنلقى نظرة قصيرة على عقبة أخرى فى سبيل التقدم. فلقد لاحظنا فى المثال الذى سبقناه أن الصعوبات كانت من نوعين مختلفين. أولاً؛ أن الجملتين "هو مريض" و"هو مريض" وعلى الرغم من تطابقهما المطبعي، ليس لهما نفس المعنى. أو بمعنى آخر؛ أن الجملة "هو مريض" لها معنيان مختلفان -معنى نفسانى ومعنى جسدى- أما النوع الثانى من الصعوبات

⁽¹⁾Ibid, p.118

فليس له شأن بفروق المعنى وله كل الشأن بفروق الإشارة. وفى الحالة المعروضة، فإن الضمير "هو" لا يتسبب فى أى إختلاف فى المعنى، فهذا الضمير قد قام بوظيفته الأساسية والوحيدة وهى الإشارة إلى شخص ذكر، وإن كان بالطبع مختلفاً فى الحالتين.

وهنا يشير ستراو سن إلى أنه يمكن مقابلة الصعوبة الخاصة بالإشارة باشتراط أنه عندما يظهر نفس التعبير الإشارى فى نفس المواضع فى فقرتى الاستبدال المتطابقتان مطبعياً، والتي يلزم أيضاً أن تكون متطابقة بالمعنى الآخر الذى نرغبه، فإننا لابد أن نعتبر أن التعبير الإشارى، فى كلتا الحالتين، له نفس الإشارة، أى يشير إلى نفس الشخص أو الشيء... إلخ. ويبدو أن هذا الاشتراط لا ينطوى على أى صعوبة أو يثير أى غموض... أما الصعوبة الثانية والخاصة بالمعنى فيبدو من السهل التغلب عليها باشتراط أنه فى حالة إصدار فقرتين استبداليتين متطابقتين فإن الفقرتين أو الجملتين لا يجب فقط أن تكونا متطابقتين مطبعياً، بل وأيضاً متطابقتين فى المعنى أى مترادفتين^(١). ومن الممكن تحديد ترادف الجمل، فيما يرى جرايس وستراوسن، كالتالى: "تكون الجملتان مترادفتين فقط إذا كانت أية إجابة صحيحة على السؤال "ماذا تعنى؟" المطروح بالنسبة لجمله منهما هى إجابة صحيحة على السؤال نفسه المطروح بالنسبة للجمله الأخرى"^(٢).

(١) Ibid, p.119

(٢) Strawson, P. F (With H.P. Grice), In Defense of A Dogma, Philosophical Review, Vol. Lxv, 1956, p. 146

وبالرغم من أن هذا الاشتراط يبدو مغريباً بالنسبة لستراوسن، فمن الواضح أنه لن يغري كواين، على الأقل، لأنه ينطوي على فكرة الترادف synonymy وهي إحدى الأفكار الباطلة التي يحاول كواين إثبات بطلانها. ويتفق معه في ذلك وايت إذ يقول "إنني أجد، مثلما يجد كواين، فكرة الترادف غامضة إلى حد بعيد"⁽¹⁾. ولذلك يجب أن نمضي بدون هذه الفكرة كي نكشف عما إن كان من الممكن تقديم توصيفاً ملائماً للحقائق المنطقية دون اللجوء إلى مثل تلك الأفكار أم لا.

وهنا يذهب ستراوسن إلى أنه قد يبدو من الأفضل، من وجهة نظر كواين، أن نغير تناولنا للمشكلة ككل، فبدلاً من أن نبدأ بالتطابق المطبوعى ونحاول معالجة قصوره باشتراطات إضافية عن تطابق العبارات أو القضايا أو معانى الجمل (فكلها أفكار مفهومية intensional notions) لا بد أن نبحث عن بديل مدلولي (ماصدقى) extensional substitute آمن أو عن نوع من التطابق المدلولي لا ينطوي على هذه الصعوبات⁽²⁾. فهل هناك حقاً أى نوع من التطابق المدلولي (الماصدقى)، بدلا من التطابق المطبوعى، لا ينطوي على مثل تلك الأفكار؟

سوف نقدم هنا نوعين من التطابقات المدلولية يطرحهما ستراوسن وهما التطابق المدلولي لقيم الصدق - extensional identity of truth-

⁽¹⁾White, M., "Normative Ethics, Normative Epistemology and Quine's Holism", In L.E. Hahn and P.A. Schilpp (eds), The Philosophy of W.V. Quine, La Salle, Illinois, Open Court, 3rd ed, 1988, p.651

⁽²⁾Strawson, P.F., "Propositions, Concepts and Logical Truths", p.120

value، والإتفاق (أو التكافؤ) المدلولي للمحمولات extensional، ونحاول الكشف عما كان أي منهما يصلح كمعيار مناسب لتطابق الاستبدالات أم لا، وعما إن أي منهما ينطوي على فكرة أو أكثر من مجموعة الأفكار التي يرفضها ابن أم لا.

- معيار التطابق المدلولي لقيم الصدق

يرى سترأوسن أننا إذا استدعينا فريجة وأتباعه للذاكرة الآن، فإننا قد نعلق بفكرة قيمة الصدق، ونقترح بأن النوع الوحيد من التطابق المطلوب في استبدال الجمل هو تطابق قيم الصدق الخاصة بالأجزاء المستبدلة، ولكنه يعتقد أن هذا النوع من التطابق قد يبدو أقل الإقتراحات جاذبية، فهذا الاقتراح ميزة واحدة، وهي أنه يتفادى تهديد النتيجة التي تقول إنه لا يوجد حقائق منطقية على الإطلاق⁽¹⁾.

وهنا قد نتساءل: كيف لنا أن نعرف متى يجب فرض المطلب الجديد لخاص بالتطابق في قيم صدق الأجزاء المستبدلة؟ فمن المفترض أنه إذا ختبرنا عبارة مقدمة كحقيقة منطقية، فسوف يتوجب علينا أحياناً أن نلاحظ هذا القيد restriction على الاستبدالات المتاحة، وأحياناً لا. فما هي الحالات لخاصة بكلا الحالتين؟

⁽¹⁾ Ibid, p.120

بالنظر إلى طبيعة القيد ستكون الإجابة الطبيعية، كما يقو
ستراوسن، كالتالي: "أنه إذا كانت العبارة المرشحة تحتوى على اثنين أو أكثر
من الفقرات ذات قيم صدق متطابقة. فإن أى عبارة تُستبدل محل هذه الفقرات
يجب أن تكون أيضا ذات قيم صدق متطابقة"⁽¹⁾.

ولكن تطبيق هذه القاعدة ينتج عنه توسعا غير مرغوب فى فئا
الحقائق المنطقية، فعلى سبيل المثال، أى عبارة تحتوى على الأداة المنطقية
"C" أو الأداة المنطقية "≡" واثنين من الفقرات المتطابقة فى قيم الصدق
فسوف تتحول إلى حقيقة منطقية. مثال ذلك:

"سقراط يونانى C إيزنهاور أمريكى" و "إيزنهاور يونانى ≡ سقراط
أمريكى"

ذلك لأن مثل هذه العبارة سوف تكون صحيحة بالفعل، وسوف تبقى صحيحة
فى ظل كل الاستبدالات المتاحة⁽²⁾.

ولكن ماذا لو استدعينا التتابع المطبعى هنا، وقلنا أن التقيد
بالاستبدالات المتطابقة فى قيم الصدق يتم فرضه فقط فى حالة الفقرات
المتطابقة مطبعيا فى العبارة المختبرة!؟

يرى ستراوسن أن إضافة هذا الشرط (شرط التتابع المطبعى) إلى
الشرط الذى نظرنا فيه للتو (شرط تطابق قيم الصدق)، والإصرار على

⁽¹⁾Ibid, p.120

⁽²⁾Ibid.,p.120

تحقيق كليهما سوف يجعلنا نسلم بأن بعض العبارات هي حقائق منطقية فى حين أنها ليست كذلك، فعلى سبيل المثال، أى عبارة تصدر بالكلمات "إذا كان مريضاً، فإنه مريضاً". طالما كانت صادقة فسوف تعد كحقيقة منطقية. حتى إذا كان ما يعنيه القائل بها يمكن أن يعبر عنه بالكلمات "إذا كان جون مريضاً، فإن وليام مكتئب"^(١). إذن فإن محاولة عرض التطابق فى قيم لصدق كبديل مدلولى مقنع لتطابق القضايا هي محاولة فاشلة، إذ يترتب عليها أن أى عبارة صادقة سوف تكون حقيقة منطقية.

٥- معيار الإتفاق (التكافؤ) المدلولى للمحمولات

إذا كانت محاولة عرض التطابق فى قيم الصدق كبديل مدلولى مقنع لتطابق القضايا هي محاولة فاشلة فلا ينتج عن ذلك عدم إمكانية إيجاد بديل مدلولى مقنع. فهناك إتجاه آخر يمكن المحاولة فيه، فلقد لاحظنا بالفعل أن الصعوبات التى ظهرت فى المعيار المطبعى من نوعين: إذ ينشأ بعضها عن حقيقة أن التطابق المطبعى لتعبيرات الإشارة لا يضمن تطابق الإشارة، ونشأ بعضها عن حقيقة أن التطابق المطبعى لتعبيرات المحمول لا يضمن تطابق المعنى. ويرى سترأوسن أن هذا يوحى لنا بالاشتراط العام التالى، بالنسبة لحالات التى تستلزم تطابق الاستبدال، وهو:

(١) أنه عندما يلزم تطابق استبدالات تعبيرات الإشارة فإنه لا بد أن

كون لتعبيرات الإشارة المستبدلة نفس الإشارة.

^(١)Ibid, p.121

(٢) أنه عندما يلزم تطابق استبدالات تعبيرات المحمول، فإنه لا بد
يكون لتعبيرات المحمول المستبدلة نفس المعنى.

(٣) أنه عندما يلزم تطابق استبدالات فقرات العبارة فإنه لا بد من
تحقيق الشرطين السابقين على الأقل.

وميزة هذا الاشتراط هو أنه عام، أى أنه يغطى جميع التفسيرات الجديدة إلا
يجب أن ننظر فيها^(١).

وهنا يمكن القول أن الإعتراض الذى يثار ضد هذا الشرط، من
وجهة نظر كواين، هو أنه يتحول مرة أخرى إلى فكرة يعترض عليها، وه
فكرة ترادف المحمول.

ومع ذلك يرى سترابوسن أنه قد يكون هناك بديل مدلوليا مناسب
لترادف المحمولات فى فكرة الإتفاق (أو التكافؤ) المدلولى (الماصدقى
للمحمولات، إذ يقال إن محمولين يتفقان مدلوليا (ماصدقىاً) أو يتكافئان
مدلوليا (ماصدقىاً) عندما يكونان صادقين على نفس الأشياء^(٢). ويذهب كواين
إلى أن أى لغة تعتمد على هذه الفكرة (أى: الإتفاق الماصدقى) هى لغة
ماصدقية (مدلولية) بمعنى أن أى محمولين فيها يتفقان فى الماصدق
(المدلول) يمكن أن يحل الواحد منهما محل الآخر مع الإحتفاظ بقيمتها

(١) Ibid, pp.122-123

(٢) Ibid, p.123

الصدق^(١). وأحد الأمثلة التي ساقها كواين على ذلك هو زوج المحمولات التالي: "كائن ذو قلب" و"كائن ذو كليتين"^(٢).

ولذلك فإننا نحاول أن نضع إطارا لقاعدة مناسبة باستخدام هذا البديل (الإتفاق المدلولى أو الماصدقى). إذ يرى سترأوسن أنه يجب علينا أولاً أن نحاول أن نتجاهل شرط التطابق المطبعى كلية. وبالتالي يكون الأسلوب المناسب لتوصيفنا للحقيقة المنطقية يسير كالتالى: "تكون العبارة حقيقة منطقية إذا كانت صادقة وتبقى صادقة فى ظل جميع التفسيرات الجديدة بشرط أن تُستبدل المحمولات المتطابقة مدلوليا (ماصدقيا) بمحمولات أخرى متطابقة مدلوليا (ماصدقيا)"^(٣).

ولكن من المفترض أن هذا ليس هو المطلوب، حيث تكون نتيجته المباشرة هى أن العبارة:

"س له قلب \subset س له كليتان"

تكون حقيقة منطقية، وكذلك العبارة:

"س تتين \subset س وحيد القرن"

تكون حقيقة منطقية. ولذلك فسوف نضطر هنا لأن نستدعى التطابق المطبعى مرة ثانية لكى نصلح شرطنا ليكون "على شرط أن تستبدل المحمولات التى

(١) Quine, W.V., "Two Dogmas of Empiricism", p.30

(٢) Ibid, p.31

(٣) Strawson, P.F., "Propositions, Concepts and Logical Truths", p.124

هي متطابقة مطبعياً مع بعضها ومتكافئة مدلولياً (ماصديقاً) مع بعض
بمحمولات أخرى متكافئة (متطابقة) مدلولياً مع بعضها"^(١).

ولنطبق بعد ذلك الوصف الجديد على إحدى الحالات الصعبة- وهم
حالة المحمول الغامض، ويمكننا هنا أن نعود الى المثال القديم "إذا كان هـ
مريض، فإنه يكون مريض" حيث يكون الشخص الذي يقول هذه الجملة
يستخدمها بقوة جملة "إذا كان هو مريضاً، فإنه يكون مكتئباً". ومن الواضح
أن الشخص الذي يقول هذه الجملة بهذه القوة ربما يقول شيئاً صادقاً أو شيئاً
كاذباً. ولا بد أن يكون أملنا هو أن يكون أثر قاعدتنا الجديد هو أنه حتى إذ
كانت الجملة الصادرة صادقة، فإنها تخرج من نطاق الحقائق المنطقية. وقد
يبدو الآن، وفقاً لستراوسن، أن الشرط الجديد يتعامل على نحو مرضٍ مع
الحالة التي تستخدم فيها كلمة "مريض" بمعنيين مختلفين، لأنه من المؤكد أن
كلمة "مريض" في استخدامها الأول لها مدلول مختلف عن مدلول كلمة
"مريض" في استخدامها الثاني؛ أي غير متكافئة مدلولياً (ماصديقاً). ولذلك
فإن الشرط المقيد الخاص باستبدال المحمولات المتكافئة مدلولياً فقط لا ينطبق
هنا، وبذلك لن تكون لدينا صعوبة في إيجاد تفسيرات جديدة متاحة تكون
خاطئة، وبذلك لا تكون هناك صعوبة في إثبات أن العبارة موضع البحث
ليست حقيقة منطقية"^(٢).

(١) Ibid, p.124

(٢) Ibid, p.124

ولكن لابد أن نتوقف عند هذه الفكرة، فمن الواضح أنها تعتمد على

تبطء بالصيغة المعتادة لنموذج الحقيقة تميز كلمة "مريض" في استخدامها الأول عن كلمة "مريض" في استخدامها الثاني. وهذا ما يعترض عليه سترأوسن إذ يرى أن الكلمة ليست شيئاً له

مدلول. وبالتالي لا نستطيع حتى أن نثير السؤال الخاص بما هو مدلولها، كما

يقرر أننا إذا كنا نصر على إثارة هذا السؤال الخاطيء بهذا المعنى لكلمة

"الكلمة" فقد نستطيع أن نجيب فقط بأن مدلولات "اللفظ" تكون في الواقع هي

ذاتها في الحالتين حيث أن اللفظين (هذين اللفظين) ينطبقان، بالفعل، على

نفس الفرد، ولا ينطبقا على غيره (لأنهما لا ينطبقا على أي شيء آخر) ...

فلا بد أن يكون المدلول مدلولاً لشيء أو لتعبير، فإذا تحدثنا فقط عن مدلول

كلمة "مريض" دون تحديد، حيث يكون معيار تطابق الكلمة معياراً مطبعياً،

إذن، ولأننا نملك هنا كلمة واحدة فقط، يكون لدينا مدلولاً واحداً فقط، بغض

النظر عن غموضها، وفي جملتنا المثال أيضاً يكون للكلمة مدلول واحد فقط،

بغض النظر عن الغموض، وهو مدلول يضم كل من المرض والإكتئاب.

ولذلك فلن يكون هناك سؤال عن كون الكلمة ذات مدلولات مختلفة في

المرتين التي وقعت فيهما، وسوف تنطبق الشروط المقيدة على العبارة

الاستبدالية، وسوف تكون العبارة حقيقة منطقية إذا كانت صادقة، وبالتأكيد

فسوف تنطبق هذه الشروط وسوف يكون المرء قادراً على استبدال

إلا أن سترأوسن يعترف بأن محمولات المتطابقة في المدلول في التفسيرات الجديدة المتاحة، ولكن هذا،

حريف، لأننا نتحدث عن تطابقات كما يتضح من الحجة السابقة، سوف يشتمل أيضاً على المحمولات الغامضة،

ترأوسن أنه من الواضح أن التطمث "به الكثير من الرذائل" ولذلك سوف يكون من بين الجمل الناتجة بعض

الجمل التي ينتج عن استخدامها عبارات خاطئة. ولذلك لن يكون من

سؤال التالي: ما هو تصور سترأوسن

إن أفضل طريقة للإجابة عن هـ

وصيف كواين الأصلي، وكخطوة أولى

ترأوسن "يجب القول إن الحقيقة المنط

صادقة في ظل جميع التفسيرات الجديد

لمنطقية، على شرط أنه في أي

Propositional Components

Propositional Identities

مكونات غير القضية

عض تطابقات الإشارة والمعنى في

أن سترأوسن عندما يتحدث عن الإيب

الإبقاء على تطابق القضايا، والأفكار

تغير في التفسير الجديد، بل يعني

مع بعضها في العبارة الأصلية يتم

مع بعضها في التفسير الجديد.

في مخطط المناطق بتكرار ما يطلق عليه كواين حروف الجملة - sentence-
letters؛ وحروف المحمول predicate-letters، والمتغيرات variables
ولكن هذه الحقيقة وحدها لا تخبرنا بما هي هذه التطابقات؛ إذ يلزمنا أ
نعرف الكثير عن القواعد التي تحكم استخدام هذه الحروف، وأنظر على
سبيل المثال إلى جملة "إذا كان الملك ميتاً dead، فإن الملك يكون ميتاً
deceased"، فإذا افترضنا تطابق الإشارة فإن أي عبارة تصدر باستخدا
هذه الجملة سوف تكون صحيحة، ولما كانت الفكرة المعبر عنها بكلمة ميت
"dead" متطابقة مع تلك المعبر عنها بكلمة ميت "deceased" فإنه يمكن
القول بأن هاتين القضيتين الفرعيتين sub-propositions تكونان متطابقتين
(بمعيار واحد) وأن العبارة الكلية مرشحة لتعد كعبارة تأخذ الصورة "إذا كان
س، فإن س" ... أو أنظر مثلاً إلى عبارة "إذا كان السيد والتر سكوت متباه،
فإن مؤلف رواية ويفرلى متباه"، إذ يكون لدينا هنا تطابق في الإشارة وتطابق
في الفكرة. وإذا اعتبرنا هذا شرط كافي للإستخدام الخاص للمتغيرات
وحروف الجمل المتكررة، فلا بد أن نقول أن لدينا عبارة من الصورة "إذا
كان س ص، فإن س ص"، ومن ثم يكون لدينا حقيقة منطقية^(٢).

ويذهب سترأوس إلى أنه لكي نكشف عما هي التطابقات التي نتحدث
عنها، لا بد أن نتحول ليس إلى مخطط المنطقي، بل إلى أمثلته، والتحول إلى
هذا يعنى الإرتداد إلى نقطة البداية، لأن التطابقات التي نتحدث عنها هنا تكون
ممثلة بالتطابق المطبعي للكلمات والعبارات. وهذا ليس مجرد طريقة تعاقدية

(٢) Ibid, p.127

تمثيل التطابقات التي نتحدث عنها هنا، بل يوجد هناك مواضع معقولة تماما هي أننا لا نتحدث، ولا يجب أن نتحدث، عن حقائق منطقية إلا إذا كانت تطابقات المناسبة (أو المتعلقة بها) ممثلة على النحو المشار إليه. ولذلك قرر ستراون أنه يجب إعادة صياغة توصيفنا للحقيقة المنطقية كالتالي تكون إحدى العبارات حقيقة منطقية إذا كانت صادقة، وتبقى صادقة في ظل جميع التفسيرات الجديدة لمكوناتها الأخرى غير الأدوات المنطقية، بشرط أنه في أي تفسير جديد للمكونات القسوية (الفقرات) يتم الإبقاء على جميع تلك التطابقات الممثلة في العبارة الأصلية عن طريق فقرات متطابقة مطبوعا في التفسير الجديد؛ وفي أي تفسير جديد للمكونات غير القسوية يتم الإبقاء على جميع تطابقات المعنى والإشارة في العبارة الأصلية عن طريق تعبيرات محمول، وتعبيرات إشارة متطابقة مطبوعا في التفسير الجديد⁽¹⁾.

وبالنظر إلى هذا التوصيف للحقيقة المنطقية نجد أنه مرض بهذا المعنى، فهو من ناحية يستثنى تلك العبارات التي تمثل مشكلة لكواين، مثل بعض استخدامات جمل "إذا كان مريضا، فإنه يكون مريضا" لأنه في هذه الحالات لا يتم الإيفاء بأحد الشروط المقيدة للتفسير الجديد (وهو شرط وجود تطابق في الأفكار والقضايا). ومن الناحية الأخرى، فإنه لا يسمح بالأمثلة من المثاليين المقدمين للتو، لأنه في هذه الحالة لا يتم الإيفاء بأحد الشروط

⁽¹⁾ Ibid, p.128

الأخرى المقيدة للتفسير الجديد (وهو شرط التعبير عن التطابقات بتعبير متطابقة مطبعياً)^(١).

ومن ثم يمكن القول إنه لا يمكن أن نتحدث عن حقائق منطقية إلا الحالات التي تفي بشرط التطابق المطبعي، إذ يقول سترأوسن "ليس من الصعب أن نرى تبريراً للقاعدة التي تقول بأننا نتحدث عن حقائق منطقية فقط في الحالات التي تفي بشرط التطابق المطبعي، وإن كان يصعب صياد ذلك بدقة"^(٢). وقد يساعدنا في محاولة تبريرها الرجوع إلى الوصف القديم وغير الواضح - لقضايا المنطق بإعتبارها قضايا صادقة بفضل صورتها فقط، ولكن ماذا يعني هذا؟ هل يعني هذا أن صدقها هو فقط نتيجة لاحتوائها على الأدوات المنطقية التي تحتوى عليها؟

من الواضح أن الأمر ليس كذلك، لأن هذا يتغاضى عن المسألة الكلية الخاصة بالتطابقات التي تشغلنا هنا، وفي ذلك يذهب سترأوسن إلى أن صدق القضايا مستقل تماماً عن ما هي الأفكار والإشارات والقضايا الثانوية التي تحتويها بالفعل، بل يعتمد صدقها فقط على الأدوات المنطقية جنباً إلى جنب مع علاقات التطابق التي توجد بين هذه الأفكار والإشارات والقضايا الثانوية. ولكن، بالطبع، فإن الحقيقة القائلة أنه تسود علاقات تطابق معينة بين الإشارات الصادرة في العبارات، قد تكون مسألة تجريبية، مثلما يكون كون سكوت هو مؤلف ويفرلى هي مسألة تجريبية، وقد تكون مسألة لغة، ولكن

(١)Ibid.,p.128

(٢)Ibid, p.128

مالة لغة ترتبط بتعبيرات معينة في العبارة إلى جانب الأدوات المنطقية،
لما هو الحال في أن كلمة ميت "dead" تعنى نفس معنى كلمة ميت
17 "deceased"؛ إذن ففي هذه الحالات عندما يكون صدق العبارة معتمدا على
جود هذه التطابقات، ويكون وجود التطابقات معتمدا على مسألة اللغة أو
واقع فمن الصعب أن نقول إن لدينا مثالا ثابتا لعبارة صادقة بفضل
N.I. سورتها فقط، فلكي نتبع مثل هذا المثال لابد أن نستغل إحدى القواعد اللغوية
tin' عامة لتمثيل التطابقات التي نتحدث عنها. وهنا يطرح التطابق المطبعى
ow نفسه على أنه الحل الوحيد المعقول، لأنه على الرغم من أن قواعد الإشارة
متنوعة ومعقدة فإنه يوجد على الأقل افتراض قوى بأنه في سياق قول إحدى
الجملة المفردة، سوف يكون لتعبيرات الإشارة المتطابقة مطبعيا نفس
it: الإشارة؛ في حين أنه، من الناحية الأخرى، يبدو من شروط إمكانية الإتصال
rk. أن يكون غموض تعبيرات المحمول سمة استثنائية، أى "زلة في اللغة"، إذن
فليس هناك شيء تعسفي في الإصرار على أنه في تلك الحالات فقط حيث
ole يتحقق الشرط المطبعى يكون لدينا مثال لحقيقة منطقية⁽¹⁾.

هكذا يمكن القول إن سترأوسن قد توصل إلى ما كان يرنو إليه من
or سيفه للحقيقة المنطقية وهو إثبات أن توصيف كواين للحقيقة المنطقية لا
R ، التوصل من خلاله إلى النتائج التي يرغبها إلا إذا اعتبرنا أنه يستخدم
نيا أفكاراً معينة يهاجمها هو ذاته في موضع آخر، كما سبق أن أشرنا،
ء نأ أنها غير ضرورية وأنها تجسد فروقا أسطورية. فلقد اتضح في

(¹) Ibid, p.128

- Quine, W.V., Philosophy of logic, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice- Hall, Inc, 1970.
- Quinton, A., "The A Priori and the Analytic" in R.C. Sleigh (Ed), Necessary Truth, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1972, pp.107-128.
 - Strawson, P. F (With H.P. Grice), In Defense of a Dogma, Philosophical Review, Vol. Lxv, 1956, pp.141-158.
 - Strawson, P.F (ed) Philosophical Logic, Oxford University Press, London, 1967.
 - Strawson, P.F., "Propositions, Concepts and Logical Truths", In: Logico-Linguistic Papers, Methuen & Co. LTD, London, 1971, pp. 116- 129.
 - White, M., "Normative Ethics, Normative Epistemology and Quine's Holism", In L.E. Hahn and P.A. Schilpp (eds), The Philosophy of W.V. Quine, La Salle, Illinois, Open Court, 3rd ed, 1988.

- صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة والمنطق؛ دراسة في فلسفة كواين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥.